محاضر14

من محاضر1الي7

مفهوم التخطيط:

التخطيط أسلوب تنظيمي ، يهدف إلي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترات زمنية معلومة ، وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية ، وتعبئة هذه الإمكانيات ، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته في هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها .

ومن المفكرين من يعرف التخطيط بأنه (وسيلة للإعادة التوازن بين عناصر المجتمع المادية والمعنوية كلما حدثت تغيرات اجتماعية في بنية النظم الاجتماعية ووظائفها) **فمن المعروف أن المجتمعات الإنسانية في حركة دائبة، وفي حالة تغير مستمر.**

ان التغيرات التي تطرأ علي مكونات الحياة الاجتماعية والثقافية لا تسير بمعدل واحد ، ولا تتم بسرعة واحدة ، فالجوانب المادية للثقافة غالبا ما تسبق الجوانب اللامادية أو المعنوية . ويترتب علي ذلك ما يسميه (ويليام أوجبرن w.ogburn) بالتخلف الثقافي

تتسم فترات االتخلف غالبا بحدوث تفكك فَي العلاقات الاجتماعية، وزيادة نسبة المشكلات الاجتماعية. ولذا فإن التخطُّط فَي نظر بعض المفكرٌين لايعدو أن يكون عملُة إعادة تنظُّم المجتمع نتٌيجة لاختلاف معدلات التغير بين عناصر الثقافة.

•إن التخطيط في نظر بعض المفكرين لا يعدوا أن يكون عملية إعادة تنظيم المجتمع نتيجة لاختلاف معدلات التغير بين عناصر الثقافة ، غير أن التخطيط – في نظرنا – لا يقتصر علي مجرد معالجة المشكلات الاجتماعية بعد حدوثها وإنما يعتمد علي التنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث ، كما يقوم علي تقدير حاجات المجتمع خلال فترة زمنية ، ثم وضع خطة شاملة متكاملة لتحقيق هذه المطالب والحاجات خلال الوقت الزمني المحدد لتنفيذ الخطة ، فالتخطيط إذا يهتم بالجانب الوقائي أكثر مما يهتم بالجانب العلاجي .

ويعرفه أيضا بأنه (عملية إرادية تفاعلية تشتمل علي الاستقصاء والمناقشة والاتفاق والعمل في سبيل الوصول إلي الظروف والعلاقات والقيم التي ينظر إليها كأمور مرغوب فيها).

ويشير التعريف إلي أن التخطيط الاجتماعي أداه إرادية واعية للتغير الاجتماعي، بحيث لا تترك عمليات التغير للتلقائية والمصادفة، وإنما تخضع للضبط والتحكم لتسير الظواهر والنظم في طريق مرسوم، ونحو غاية محددة.

ان التخطٌط عبارة عن عمليات منظمة لاحداث تغيرات موجهة ، وذلك عن طرٌيق حصر إمكانٌيات المجتمع وتحدٌيد مطالبه وتقدٌير حاجاته تقدٌيرا استاتٌيكٌيا ودٌينامٌيكيًا ، ووضع خطة شاملة متكاملة ومتجددة فَي الوقت نفسه لتحقٌيق هذه المطالب والحاجات خلال فترة زمنٌية معيٌنة ، وفَي هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن يتحرك وٌينمو فَي إطارها ، مع التنبؤ قد يعترض سٌير المجتمع من عقبات ، ثم تحدٌيد الانسب الوسائل اللازمة لتخطَّي المشكلات ، والسٌير بالمجتمع فَي طرٌيق التقدم المنشود.

وإذا أخذنا في الاعتبار قلة الموارد والامكانيات المتوفرة في أغلب البلاد النامية، مع ضخامة الأهداف المنشودة ، فإن التخطيط الشامل يصبح ضرورة لا غني عنها لتعبئة جميع الطاقات والامكانيات ، واستخدام جميع الموارد استخداما أمثل ، والعمل علي تزايدها مرحلة بعد أخري لتحقيق الأهداف التكتيكية والاستراتيجية المنشودة.

- والتخطيط القومي الشامل يعتبر أقصر الطرق المؤدية إلي التنمية من حيث إنه يدفع كل القوي للانطلاق نحو تحقيق الأهداف المبتغاة طبقا للزمن المحدد والتوقيت الموضوع.
ويشير(روبرت الكسندر) إلي هذه الحقيقة بقوله: إن الدول النامية تشعر بأنها لا تستطيع الانتظار حتي تحدث عمليات النمو الطبيعية، وهي حين تنظر إلي بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية تري أن مسألة تنمية مجتمع صناعي استغرقت قرنين من الزمان أو أكثر، وأن العملية سبقها إعداد طويل استغرق قرنين أو يزيد...

- صحيح أن تنمية الولايات المتحدة جاءت أسرع كثيرا، فقد استغرقت خمسا وسبعين عاما، غير أن معظم الدول النامية في الوقت الحاضر لا تملك وفرة الموارد التي كانت تمتلكها الولايات المتحدة، وهي تدرك أنه بغير التوجيه المركزي لا تستطيع أن تأمل في التنمية حتي بالسرعة التي حققت بها الولايات المتحدة تنميتها.
- ولانعدام رغبة الدول المتخلفة في انتظار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لنظام الاقتصاد المرسل، فإنها تحاول أن تعجل العملية بالأخذ بقدر كبير أو صغير من التخطيط المركزي الذي توجهه الحكومات.. وقد أصبح ذلك ضروريا بعد أن تبين أن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تسير في طريق النمو بغير التخطيط المركزي.

•ومن المبررات القومية التي تدعو الدول النامية إلي اتباع سياسة التخطيط ضرورة إحداث توازن بين مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والصحية والترويحية والسياسية حتي لا يختل التوازن العام لنمو المجتمع، وكذلك ضرورة إحداث التكامل بين مختلف الوحدات الجغرافية التي يتكون منها المجتمع بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الإمكان، وبحيث يتسنى القضاء علي الثنائية الإقليمية التي تتميز بها البلاد النامية.

•أن البلاد النامية تحاول أن تقطع مسافات التخلف الضخمة التي تفصل بينها وبين البلاد المتقدمة، ولن يتحقق لها ذلك إلا عن طريق استخدام الموارد بأكبر قدر ممكن من الكفاية، وبحيث لا يحدث فيها تعطل أو سوء تقدير. وقد أشار(جنر ميردال) إلي أن مبدأ العلية الدائرية التراكمية إذا ترك وشأنه فإنه سيؤدي إلي زيادة الهوة بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية.

ولكي تضيق هذه الهوة لا يكفي الاعتماد علي العوامل الطبيعية وحدها لإحداث التنمية، بل لابد من اتخاذ إجراء إيجابي يتمثل في تدخل الدولة في صورة التخطيط الشامل المتكامل وليس مجرد التدخل الجزئي في بعض القطاعات دون البعض الآخر

- ان التخطيط الكفء هوالطريقةالوحيده التي تضمن استخدام جميع الموارد المادية والطبيعية و البشرية بطريقةعملية و انسانية لكي تحقق الخير لجميع البشر وتوفر لهم حياة الرفاهية
- وهو الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكائنة والمحتملة، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار، ورفع مستوي ما يقدم منها بالفعل، ومد هذه الخدمات إلي المناطق التي افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية علي الشعب المناضل.

المحاضرة الثانية أنواع التخطيط الاجتماعي ومبادؤة

أ- من حيث أهدافه

يقسم(زفايج Zweig) التخطيط إلي نوعين أحدهما بنياني (Structural) والآخر وظيفي (Functional).

- **ويقصد بالتخطيط البنياني** مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذ بقصد إحداث تغييرات أساسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وإقامة أوضاع جديدة تسير وفقا لها كل من النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، ولا يقتصر هذا النوع من التخطيط علي مجرد الاصلاح والترميم في البنيان القائم، وإنما يتعدى ذلك إلي التغيير الجذري في بناء المجتمع وظواهره ونظمه.

اولا:انواع التخطيط:

فقوانين تحديد الملكية الزراعية، والقوانين الخاصة بملكية أدوات الانتاج في الدولة تدخل ضمن هذا النوع من القرارات والإجراءات التي تستهدف الهيكل البنائي للمجتمع. أما التخطيط الوظيفي فيختلف عن سابقه في أنه يقوم ضمن نطاق الإطار القائم مكتفيا بإحداث التغيير في الوظائف التي يؤديها النظام، آخذا في ذلك بمبدأ التطور البطيء ، والإصلاح التدريجي دون أية محاولة لإحداث تغييرات جذرية في النظم القائمة.

ب- من حيث مجالاته :

يقسم التخطيط إلي نوعين أحدهما جزئي، **والآخر** شامل. **ويقصد بالتخطيط الجزئي** ذلك النوع من التخطيط الذي يتناول جزءا أو مجالا أو قطاعا واحدا من قطاعات المجتمع مثل الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو التعليم أو الصحة أو غيرها.

أما التخطيط الشامل فهو الذي يتم علي مستوي المجتمع بكل أنشطته وقطاعاته، وعندئذ يكون التخطيط شاملا لكل أهداف المجتمع وموارده من أجل تحقيق التكامل والتوازن بين مختلف المجالات والقطاعات التي يشتمل عليها المجتمع.

ج- من حيث ميادينه:

- **ويهدف <u>التخطيط الطبيعي</u> (Physical Planning)**
- إلي المحافظة علي الموارد الطبيعية مثل التربة الزراعية، وموارد المياه. والحيوانات المستأنسة والمستوحشة، والمناجم والمحاجر، والقوي المحركة، واختيار المواقع المناسبة للمؤسسات الاقتصادية والانتاجية حتي يتناسب موقع المؤسسة مع الوظائف التي تؤديها.
- ويتضمن هذا توزيع الطرق وخطوط الكهرباء والمدارس ودور الحكومة والخدمات العامة توزيعا مناسبا لمراكز الانتاج، وإنشاء مجتمعات محلية تتوفر فيها جميع المرافق الحيوية التي تسد احتياجات السكان، وتهيئة أماكن للمنتزهات والمحافظة عليها وعلي وسائل الترويح والرياضة

ويهدف التخطيط الاقتصادي(Economic Planning):

- إلي رفع مستويات المعيشة، وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف طبقات المجتمع،

•واستغلال القوي المنتجة وتوجيهها الوجهة الصالحة، وتوفير الاستقرار الدائم للعمال،

•والعمل علي ضمان دخل ثابت لكل فرد، وتنمية روح الاهتمام بالعمل،

•وتخفيض ساعات العمل إذا كانت تسبب إجهادا للعمال، وتوزيع الدخل القومي توزيعا تراعي فيه المساواة والعدالة

ويهدف التخطيط الاجتماعى (Social Planning)

- إلي العناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائي والعلاجي للقضاء علي وفيات الطفولة المبكرة،
- والعناية بشئون الإسكان والنظافة العامة، وتحقيق تكافؤ الفرص في التعليم مع توفير الإمكانيات وعمل التسهيلات اللازمة لذلك، وتوفير فرص للرياضة والترويح،
  ومحاربة الجريمة والانحراف

أما التخطيط الثقافى (Cultural Planning) فإنه يهدف إلي

- تنظيم شئون الثقافة،
- وتشجيع تكوين المؤسسات العلمية، والهيئات الثقافية، وتوزيعها بطريقة عادلة علي مختلف المناطق الجغرافية،
- وإقامة المعارض الفنية التي تزيد من تذوق الأفراد لمعاني الجمال والفن،
- والعمل علي خلق وعي ثقافي يسهم في تكوين رأي عام مستنير.

د- من حيث مستوياته:

يقسم التخطيط إلي نوعين رئيسين هما

1- **التخطيط على المستوي القومى**
2- **التخطيط علي المستوي المحلي.**

ويقصد بالتخطيط القومى

- وضع الخطط القومية علي مستوي الدولة كلها بحيث تنصب علي المجتمع كله باعتباره وحدة متكاملة.
- **أما التخطيط على المستوي المحلي**
- فهو الذي يتم علي مستوي المجتمعات المحلية لغرض النهوض بتلك المجتمعات. ويرتبط التخطيط المحلي بتنظيمات الإدارة المحلية كمجالس القري والمدن والمحافظات، وتراعي فيه احتياجات البيئات المحلية المختلفة وتنوعها،
- وكثيرا ما تستمد الخطط المحلية اتجاهاتها من الخطة العامة للدولة، مع مراعاة الاحتياجات والإمكانيات المحلية المتوفرة.

أن البلاد النامية في تخطيطها للتنمية ينبغي :

•أن تتجه إلي التخطيط البنياني لتحدث تغييرات جوهرية في البناء الاجتماعي والظواهر والنظم والعلاقات الاجتماعية السائدة،

•وأن تأخذ بالتخطيط الشامل الذي يتم علي مستوي المجتمع بكل أنشطته، وقطاعاته، وألا تقتصر علي نوع واحد من أنواع التخطيط كالتخطيط الطبيعي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، بل ينبغي أن تأخذ بهذه الأنواع كافة لتحدث تغييرات أساسية في كافة ميادين الحياة، ولتحقق التوازن والتكامل بين مختلف المجالات والميادين،

• كما ينبغي أن تأخذ بنظام التخطيط القومي بحيث توضع الخطط القومية علي مستوي الدولة كلها، مع ضمان مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط .

ثانيا: المبادئ والأسس التي يقوم عليها التخطيط:

- التخطيط عملا علميا منظما، يقوم علي تقدير الواقع، ويستهدف تحقيق تنمية سريعة، في إطار من القيم الاجتماعية الرشيدة، فإن من الضروري أن تقوم فلسفته علي:
- مجموعة من المبادئ العلمية والأسس الموضوعية، لتخرج الخطط إلي حيز الوجود متكاملة في وظائفها، متوازنة في أهدافها، محققة الغايات المنشودة، في أقصر وقت ممكن، وبأدني قدر من الضياع في الموارد المادية والبشرية.

- **تحدد هذه المبادئ والأسس فيما يلي:**

1- **الواقعية:**

- **يقصد بواقعية التخطيط** وضع الخطط علي أسس علمية، تقوم علي تقدير الإمكانيات للمجتمع، وحصر الاحتياجات الحقيقية للأفراد ثم العمل علي تحقيق أفضل مطابقة ممكنة بين الموارد والحاجات وفقا لمعايير علمية دقيقة.
- ويتعارض مبدأ الواقعية في التخطيط مع الاتجاهات المثالية التي تنبع عن معتقدات المخطط، والتي تتجه نحو تحقيق أهداف مثالية أقرب ما تكون إلي الأماني العذبة، والأحلام الجميلة، منها إلي المشروعات الواقعية التي تضع أساسا علميا لبناء مجتمع سليم.

•وتستلزم واقعية التخطيط تقدير الموارد والحاجات من الناحيتين الاستاتيكية والديناميكية:

• ويقصد بالتقدير الاستاتيكي :إثبات الوضع القائم في المجتمع من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافي لهم، وتركيبهم من حيث السن والجنس والمواليد والوفيات، ومصادر الثروة، وأنواع النشاط مثل الانتاج والاستهلاك والادخار، والاستثمار، والعمالة والبطالة، والعجز والمرض، والخدمات الاجتماعية، ونظم التعليم والإرشاد، والتسلية، والترويح، والثقافة والفكر

أما التقدير الديناميكي فيقصد به إظهار ما بين هذه القطاعات المختلفة من تفاعل وترابط وتداخل، وتوضيح العوامل المؤثرة في هذه العلاقات، واتجاهات التطور فيها. ويكون ذلك بعمل دراسات واقعية من شأنها الوقوف علي الموارد والحاجات الحقيقية للأفراد

- ويواجه التخطيط في البلاد النامية مشكلة أساسية تتعلق بعدم معرفة الموارد الحقيقية للبلاد نتيجة للإهمال الطويل، ونتيجة للظروف القاسية التي عاشت في ظلها تلك البلاد طوال فترات الاستعمار والتخلف.
  وللتغلب علي هذه الصعوبة ينبغي الاهتمام بأجهزة البحث العلمي والإحصاء حتي يتسنى وضع الخطط علي أساس علمي يقوم علي تقدير الواقع والممكن بطريقة موضوعية سليمة

2- **الشمول:**

- **يقصد بهذا المبدأ** وضع الخطط الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات الوظيفية القائمة في المجتمع دون الإخلال بمبدأ التوازن الجغرافي.
- **فالمخطط الاجتماعي –مثلا-** ينبغي أن يضع في اعتباره ضرورة شمول الخطة علي الجوانب التعليمية والثقافية والصحية والترويحية والأسرية والدينية وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية لما بينها من ترابط وتساند وظيفي.
- يضاف إلي ذلك أن وضع البرامج والمشروعات ينبغي أن يتم علي مستوي جميع المناطق الجغرافية حتي يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافي للنمو. ويقصد باختلال التوازن الجغرافي وجود وحدات إدارية أو مناطق جغرافية في المجتمع أقل تقدما من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عن غيرها من المناطق.

•نجد في تاريخ البلاد المتقدمة مثالا واضحا لمشكلة اختلال التوازن الجغرافي للنمو، فمنذ أن قامت الثورة الصناعية في انجلترا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ثم انتقلت منها إلي بقية بلدان أوربا وسائر أجزاء العالم، كان هناك اتجاه واضح في أغلب البلاد الرأسمالية نحو تركيز الصناعة والخدمات في بعض المدن الكبرى دون غيرها من المناطق.

• ترتب علي ذلك أن أصبحت هذه الدول تعاني حتي اليوم من مشكلة اختلال التوازن الجغرافي للنمو

3- **التكامل:**

- يجب أن يحكم مشروعات الخطة الترابط والانسجام، وأهم مظاهر الترابط تحقيق التكامل الرأسي والأفقي علي مستويات مختلفة لمشروعات الخطة.
- فإذا قرر المخطط مثلا إنشاء مصنع في منطقة ما، فإن مبدأ التكامل يقضي بأن لا ينظر المخطط إلي إنشاء المصنع باعتباره مجرد وحدة انتاجية تهدف إلي تحقيق غايات اقتصادية فحسب،
- بل إن من الضروري أن يدخل في اعتباره أهمية الترابط بين المصنع وبين غيره من المؤسسات الاقتصادية القائمة في المجتمع، وضرورة التكامل بين هذه المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بتوفير الخدمات التعليمية، والصحية، والسكنية المناسبة للعاملين في ذلك المصنع حتي يتسنى تهيئة الظروف الملائمة لنجاح العمل مع مراعاة راحة العاملين في المصنع.

•أن التخطيط المتكامل جعل التغيير لا يتم في جانب واحد فقط، بل تعداه إلي بقية جوانب الحياة الاجتماعية، كأنشأت المساكن، والمستشفيات، والمدارس، وتراعى كمية المواد الغذائية، والتموينية، وسائل المواصلات، و الأندية ودور الملاهي، والفنادق،و غيرها.

•وهذا التكامل في التخطيط هو الذي يؤدي إلي نجاح الخطط، ويجنبها كثيرا من العثرات

أن من الضروري علي المخطط أن ينظر إلي عناصر الحياة الاجتماعية، باعتبارها كلا متكاملا أخذا بمبدأ التكامل والتساند الوظيفي بين الظواهر الاجتماعية المختلفة، وضمانا لوضع خطط متكاملة لا يشوبها نقص، أو يعتريها قصور

4- **الاستمرار والتجدد:**

- من الضروري عند وضع الخطط مراعاة مبدأ الاستمرار والتجدد بمعني ألا تنفصل أية مرحلة من مراحل التخطيط عن المراحل التالية لها، فمرحلة الإعداد والتصميم لا تنفصل عن مرحلة التنفيذ، وهذه بدورها لا تنفصل عن مرحلة المتابعة والتقويم.
- ولذا ينبغي الربط بين هذه المراحل بطريقة عضوية ضمانا لاستمرار العمل، ووفائه بالغايات المنشودة.

•ويظهر التجدد في التخطيط الاجتماعي، إما داخل العملية التخطيطية الواحدة بأن يعمل المخطط علي البدء في وضع الخطة الثانية بمجرد دخول الخطة الأولي في مرحلة التنفيذ،

•أو عن طريق تعديل أساليب التخطيط وأجهزته من مشروع إلي آخر بحسب طبيعة المشروعات والبرامج من ناحية ووفقا للظروف الزمانية والمكانية المحيطة بها من ناحية أخري

5- **التنسيق:**

يعتبر التنسيق من المبادئ الرئيسية للتخطيط ، ويكون التنسيق علي مستويين:

أولهما: التنسيق بين الأهداف التي ترمي الخطة إلي تحقيقها.

وثانيهما: التنسيق بين الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة وإمكان تحقيق أهدافها.

بالنسبة للأهداف، فمن المعروف أن لكل خطة أهدافا أساسية، وأخري فرعية، كما أن لها أهدافا استراتيجية، وأخري تكتيكية، ويستلزم تحقيق تلك الأهداف التنسيق بينها بحيث لا تكرر الجهود دون ما حاجة إلي هذا التكرار، أو تتداخل إلي الحد الذي يحول دون بلوغ مستوي المواءمة المثمرة بين الموارد والحاجات، أو تتضارب بحيث تتجاذب المشروعات قوي متعارضة تؤثر في نتائجها أو تقضي عليها قضاء كليا.

وأما بالنسبة للوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ الخطة، فإن التنسيق بينها يعتبر كذلك أمرا ضروريا باعتبارها وسائل مؤدية إلي تحقق الأهداف العامة للمجتمع.

6- **المرونة:**

- التخطيط عمل يتعلق بالمستقبل، ولكي يكون فعالا يجب أن يكون شاملا وصادرا عن هيئة مركزية.
- والتخطيط الشامل عملية ضخمة نظرا لتشابك نواحي النشاط الإنساني. لهذه الأسباب فإن التخطيط قد يتعرض لارتكاب أخطاء من الصعب إدراكها مقدما ولا سيما في البلاد التي تكون فيها أجهزة البحث والإحصاء متخلفة كما هو الحال في أغلب البلاد النامية.
- وإزاء هذه الصعوبات التي تكتنف عملية التخطيط ينبغي مراعاة مبدأ المرونة عند وضع الخطة بحيث تكون عناصرها قابلة للتغيير والتبديل بناء علي ما تسفر عنه الحقائق الواقعية، وما تأتي به المفاجآت التي قد يكون من العسير التنبؤ بها.

•ينبغي عند إعداد الخطة مراعاة مبدأ المرونة الزمانية والمكانية.

•ويقصد بالمرونة الزمانية مراعاة مبدأ التغير الاجتماعي التلقائي الذي قد يحدث خلال المجال الزمني المحدد لتنفيذ الخطة،

•أما المرونة المكانية يقصد بها أن يكون التخطيط الذي يوضع علي المستوي القومي قابلا للتنفيذ في المستوي المحلي مع تعديلات طفيفة تستلزمها ظروف المجتمع المحلي أو خصائصه المميزة له.

المحاضرة الثالثة « فلسفة التخطيط »

لو استعرضنا حياة المجتمعات في العصور التاريخية المختلفة لوجدنا أنه في المرحلة السابقة علي الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون أثناء القيام بالعمل الاجتماعي، وهذه التجربة كانت تكتشف الوسائل، وتقدر مدي فعاليتها، وتلفظ ما عداها.

علي هذا النحو كانت تتم عملية (اختيار طبيعي) لوسائل تحقيق الغايات ، فإذا ما استقرت الغايات وتحددت معها الوسائل التي تقابلها، انتقلت عبر الأجيال عن طريق التقاليد دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات

وهنا تظهر أول مناسبة لتطبيق مبدأ العقلانية (rationality) ومؤدي هذا المبدأ هو (تخير الوسيلة التي تحقق أفضل نتيجة بأقل تكلفة ممكنة).

فالأمر هنا يتعلق باختيار لغاية معينة، ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة، أي أن الأمر يتعلق بخطة

مرحلة الاكتشاف عن طريق الصدفة أو عن طريق المحاولة والخطأ:

الإنسان في تلك المرحلة كان يكتشف –بطريقة عرضية- بعض الأفعال التي تلائم المواقف التي تواجهه، فيحاول أن يتذكرها ليستفيد بها في تدبير أموره، والتغلب علي مشكلات حياته، ولم يحاول الإنسان في تلك المرحلة أن يتفهم ظواهر الطبيعة لإمكان السيطرة عليها، أو توجيهها لخدمة غايات معينة، ، وإنما كان يكتفي بالحرص علي ما توصل إليه من اكتشافات عن طريق الصدفة، والمحافظة علي ما انتقل إليه من خبرات السابقين

- وكان الأفراد ينظرون إلي تلك الخبرات نظرة قداسة وتقدير.
- وكانوا يتصرفون وفقا لها دون أن يحيدوا عنها، فإذا ظهرت مواقف جديدة، أو تغيرت الأوضاع المحيطة بهم كان عليهم أن يكتشفوا بأنفسهم الحلول الملائمة للمواقف والأوضاع الجديدة عن طريق المحاولة والخطأ.
- يري (مانهايم) أن ذلك النوع من التفكير كان يسود المجتمعات البدائية التي يعتمد فيها الأفراد علي الالتقاط والصيد.

مرحلة الاختراع:

•في هذه المرحلة التي يطلق عليها (مانهايم) مرحلة الاختراع، كان الإنسان يتصور هدفا محددا، ثم يفكر فيه مقدما، ويسعي إلي بذل الجهد، وتحديد نوع النشاط الذي يمكنه من تحقيق ذلك الهدف خلال مرحلة زمنية معينة.

- ولما كانت الاختراعات تتم في إطار اجتماعي معين، فإن عملية الاختيار الطبيعي(natural selection) كانت تقوم بدور كبير في الإبقاء علي اختراع معين، أوإسقاطه من الإطار الثقافي العام بحيث لا يتعدي حدود المرحلة التاريخية التي ظهر فيها.

يعني هذا أن نمط التفكير في تلك المرحلة كان مرتبطا بأهداف محدودة وبواقع اجتماعي معين

- مرحلة التخطيط:

تنتقل المجتمعات في هذه المرحلة إلي مرحلة التنظيم المتعمد، والتخطيط الجماعي (Planen)، ويسودها التفكير الموضوعي الذي يهدف إلى التعرف على العلاقات القائمة بين الظواهر والنظم الاجتماعية

- ففي الماضي- كما يقول مانهايم – كانت هذه العلاقات تفسر وفقا للصدفة، أو وفقا لمنطق السبب والنتيجة، أو بمقتضي عمليات الصراع والمنافسة والاختيار الطبيعي، غير أن الإنسان في هذه المرحلة يسعي إلي سد الثغرات القائمة محاولا إدراك الصلات والعلاقات القائمة بين الظواهر.

•ومن هنا يذهب بعض المفكرين إلي أن فلسفة التخطيط تتعارض مع منطق الحرية

•لأنها –في نظرهم- تقوم علي السيطرة والتحكم في مصائر الأفراد والجماعات، وتضع القيود التي تحد من نشاطهم وحركتهم،

•ويتمادى بعضهم في وصف التخطيط بأنه (الطريق إلي العبودية)

•فإلي أي مدي يمكن الموافقة علي هذا الرأي؟

- في مرحلة الاختراع تحرر الإنسان من طغيان الطبيعة وقلل من اعتماده عليها بفضل التقدم التكنولوجي الذي أحرزه غير أنه بدأ يشعر بارتباطه بظواهر المجتمع ونظمه، وما تفرضه عليه من جبر وإلزام.

ولذا فإن حرية تلك المرحلة كانت تعتمد علي قدرة الإنسان علي تحقيق التكيف الاجتماعي والثقافي دون أن توجد عقبات تحول بينه وبين التكيف للأوضاع الاجتماعية القائمة، أو تحد من قدرته علي الاختراع

- أما في مرحلة التخطيط فإن الحرية لا تعني سيطرة الهيئات والمنظمات الفردية، وإنما تعني تنظيم حياة الأفراد داخل إطار النظام الاجتماعي الذي وضعته الجماعة بشرط أن يكون هؤلاء الأفراد هم الذين حددوا هذا الإطار
- ويري-مانهايم- أن التخطيط يضمن وجود الحرية، وكل قيد يفرض عن طريق الأفراد، أو المنظمات الفردية قد يهدم الخطة كلها، ويعيد المجتمع إلي المرحلة السابقة التي تعتمد علي المنافسة والسيطرة.

وهو يري أن المجتمع الرأسمالي –غير المخطط- لا يعتبر الشكل الأساسي الذي يحتوي علي أرفع مستوي من مستويات الحرية. فالحرية في (المجتمع الرأسمالي الحر) غالبا ما تكون مكفولة للطبقة الرأسمالية التي تتحكم في مجالات المال والأعمال، كما أن هذه الطبقة لما لها من سلطان كبير ونفوذ عظيم علي جماهير الشعب تصبح صاحبة السلطة في المجتمع

كما يمكن وضع الخطط في المستوي المركزي، ثم توزع إلي خطط إقليمية تناقشها وتقررها المستويات المحلية. أي أن التخطيط، لكي يكون صورة معبرة عن آمال الجماهير ورغباتهم، ينبغي أن يسير في خطواته بين

المستويات المحلية والمستوي القومي في نمط من اللامركزية والمركزية بحيث يستهدف في النهاية الصالح العام، ويحقق الخير لأكبر عدد ممكن من الأفراد

- من الضروري أن تتماشي فلسفة التخطيط في البلاد النامية مع الاعتبارات الإنسانية، فالتنمية التي حدثت بأوربا نتيجة الثورة الصناعية الأولي لم تكن تنمية إنسانية لأنها استغلت الطبقة العاملة لصالح الطبقة الرأسمالية..
- فالأجور كانت منخفضة، والعمال كانوا يعيشون في ظروف معيشية قاسية.. وساعات العمل كانت طويلة مضنية.. وكان هناك تشغيل للنساء والأطفال دون اهتمام براحة العاملين أو مراعاة لظروفهم وأحوالهم الصحية والمعيشية
- ونستطيع أن نقول أيضا إن الدول الأوروبية اعتمدت علي استغلال المستعمرات،
- ولذا فإن تجربتها للتنمية لم تقم علي أساس إنساني لأنها اعتمدت علي استغلال الطبقة العاملة في الداخل، واستغلال المستعمرات في الخارج.
- كما أن بعض الدول الاشتراكية أقامت خططها للتنمية علي أساس التضحية بالأجيال الحاضرة في سبيل الأجيال المستقبلة..

المحاضرة الرابعة مراحل التخطيط الاجتماعي وضع الخطة ، تنفيذ الخطة

مراحل التخطيط الاجتماعي وخطواته ج1

يتفق أغلب العاملين في مجالات التخطيط علي أن التخطيط للتنمية يمر في مجموعة من المراحل هي: وضع الخطة, وتنفيذها, ومتابعتها, وتقويمها. وقد يبدو هذا التقسيم مفيدا من وجهة النظر التحليلية, غير أن الواقع العملي يشير إلي تداخل هذه المراحل وتشابكها بحيث يتعذر وضع الحدود والفواصل القاطعة فيما بينها, فالمخطط الاجتماعي حينما يبدأ في وضع الخطة لا يقف به الأمر عند المستوي الفكري, بل يحاول الربط بين المجال الفكري ومجال التنفيذ, محاولا تفهم الظروف التي يعمل في ظلها, ومقدرا الامكانيات المتوفرة لديه, والصعاب التي يحتمل أن تواجهه, حتي يستطيع أن يضع خطة متكاملة الوظائف, متوازية الأهداف, ثم إن نجاح الخطة يستلزم متابعتها وتقويمها عند البدء في تنفيذ مشروعات التنمية لمعرفة ما تحدثه من تغييرات, والوقوف علي ما يعترض سبيلها من صعوبات

أولاً: وضع الخطة

أ- جمع البيانات الأساسية.

- لابد لأجهزة التخطيط من أن يتوافر لديها قدر كاف من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتي تستطيع أن تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ.

ويمكن الحصول علي البيانات الأساسية بالرجوع إلي السجلات الإحصائية, أو بإجراء دراسات وبحوث اجتماعية تفيد في التوصل إلي المعلومات والحقائق التي لا يمكن معرفتها أو التوصل إليها بالرجوع إلي السجلات.

يتطلب التخطيط للتنمية الاجتماعية توفر الإحصاءات التالية:

1- إحصاءات السكان, تتضمن بيانات عن السكان من حيث عددهم, والخصائص المميزة لهم كفئات العمر, والنوع, والحالة المدنية, والحالة العلمية, والدينية, والجنسية ، وغير ذلك من الأصناف والخصائص التي تساعد علي إعطاء صورة كاملة عن البناء الديموجرافي للمجتمع, يضاف إلي ذلك بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية, مع تصنيف فئات المهاجرين من حيث النوع والسن.

- **إحصاءات المواليد والوفيات:** تتضمن بيانات عن المواليد من حيث النوع, وترتيب الفرد في الأسرة, وتصنيفهم حسب النوع, وسن الأم, وكذلك بيانات عن الوفيات مع تصنيفها حسب النوع وسبب الوفاة.

3- إحصاءات القوة العاملة: تنقسم القوة البشرية في المجتمع إلي مجموعتين: إحداهما داخل قوة العمل, والأخرى خارجها.

- ويقصد بمجموعة قوة العمل جميع الأفراد الذين يساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي عمل يتصل بإنتاج السلع أو الخدمات أو الذين يقدرون علي أداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه.
- أما المجموعة التي تقع خارج قوة العمل فتتشمل علي الأفراد القادرين علي العمل ذهنيا وجسمانيا ولكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المستمر سواء بسبب عدم رغبتهم فيه, أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل, أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في ميدان العمل لأسباب أخري غير كبر السن أو العجز أو الطفولة, من بين هؤلاء ربات البيوت, وغيرهن من الإناث المتفرغات للأعمال المنزلية, والطلبة, وأرباب المعاشات, والزاهدين في العمل, ونزلاء السجون ومؤسسات الخدمات العامة.

ولما كانت القوة العاملة تتألف من مجموعة مركبة من الأفراد من حيث السن والجنس والحالة الوظيفية, فإن من الضروري الحصول علي بيانات عنها منصفة طبقا لخصائصها المميزة, وهناك تصنيفات دولية متعارف عليها بشأن الطريقة التي يجب أن يصنف بها السكان الذين هم في سن العمل

4- إحصاءات التعليم: وتشمل عدد المدارس والفصول والطلبة في كل مرحلة من مراحل التعليم, وعدد المدرسين والمدرسات, ومؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية, وعدد الكليات والمعاهد العليا, وأنواع التخصصات بكل كلية أو معهد علمي.

5- الإحصاءات الصحية: وتشمل عدد المستشفيات وعدد الأسرة فيها, وعدد المرضي مقسمين حسب السن والنوع, كما تشمل بيانات عن عدد الأطباء ومساعديهم والممرضين والممرضات والأجهزة الطبية المتوفرة.

6- إحصاءات الإسكان: وتشمل بيانات الوحدات السكنية وتقسيمها حسب المستويات الاقتصادية إلي إسكان فوق المتوسط, ومتوسط, واقتصادي, وتقسيمها حسب المناطق الجغرافية إلي إسكان حضري وريفي, كما تشمل كذلك بيانات عن عدد الأفراد في كل وحدة سكنية.

7- إحصاءات الخدمات الاجتماعية: وتتضمن بيانات عن كل ما يتعلق برعاية الطفولة والشباب والمسنين وذوي العاهات, والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات في القطاعات الريفية والحضرية كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية الزراعية, إلي غير ذلك من مؤسسات.

8- إحصاءات الإعلام والسياحة: وتتضمن بيانات متعلقة بالإذاعة والتليفزيون والمسرح والسينما, وبيانات عن عدد السياح وجنسياتهم, وعدد الفنادق, ومستوياتها الاقتصادية, وعدد الأسرة بكل منها.

ويقترح (لوبريتون) و(هيننج) عدة شروط ينبغي توفرها في البيانات الإحصائية اللازمة لعمليات التخطيط, وهذه الشروط يمكن النظر إليها علي أنها مثل أعلي ينبغي الاقتراب منه بقدر الإمكان, **وفيما يلي أهم هذه الشروط:**

1- الشمول : يتطلب التخطيط وفرة في البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولما كانت عمليات التنمية الاجتماعية متشعبة الجوانب, متعددة الأبعاد, فإن من الضروري أن تغطي تلك البيانات مختلف الجوانب التي تشتمل عليها كافة قطاعات الحياة الاجتماعية حتي يمكن وضع الخطة علي أساس علمي متكامل.

2- الخصوصية: أي أن البيانات ينبغي أن تتعلق بالجوانب المطلوبة وحدها, وكلما زادت خصوصية كل مجموعة من البيانات زادت أهميتها العلمية, وأمكن الاستفادة بها بطريقة مباشرة.

3- الكفاية والاكتمال : بمعني أن البيانات المطلوبة لمختلف المجالات ينبغي أن تكون كاملة ولا تنطوي علي أي ثغرات. وقد يحدث القصور في هذا الجانب نتيجة لعدم وجود بعض البيانات المطلوبة, أو لعدم توفر العدد الكافي من الباحثين والخبراء, أو نتيجة لقصور في أعدادهم, أو لعدم توفر الوقت والإمكانيات المادية المخصصة لجمع البيانات.

4- المرونة : ينبغي أن تكون البيانات الإحصائية معدة بطريقة تسمح باستنباط معلومات جديدة منها, وذلك عن طريق إدماج بعض البيانات الإحصائية, أو تحليلها باستخدام الأساليب الرياضية.

5- الدقة : فمن الضروري أن تكون البيانات واقعية تعبر عن أشياء ووقائع لها وجود حقيقي, ولا تحتوي علي بيانات متكررة.

- أما عن البيانات لأخري التي تلزم لعمليات التخطيط والتي لا يتيسر الحصول عليها عن طريق الرجوع إلي الإحصاءات, فيمكن الحصول عليها بإجراء بحوث اجتماعية تفيد في التعرف علي الأهداف المختلفة للأفراد والجماعات, وقياسها كما وكيفا,
- وترتيبها حسب أولويتها, والتعرف علي ميول الأفراد واتجاهاتهم, والوقوف علي المشكلات الاجتماعية القائمة, وتحديد ممدي تأثيرها في المجتمع, والتعرف علي الجماعات المهتمة بحل هذه المشكلات وتقدير الموارد والإمكانيات, التي يمكن استخدامها لعلاج المشكلات ثم اقتراح الحلول لها.

أن الرجوع إلي السجلات الإحصائية, وإجراء البحوث الاجتماعية أمر ضروري بالنسبة للأجهزة القائمة بشئون التخطيط فعن طريق البيانات التي تتجمع لدي المسئولين عن التخطيط يمكن تكوين صورة صادقة عن أوضاع المجتمع, والتعرف علي الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات, والقيام بعمليات التخطيط علي أساس علمي سليم

ثانيا: تحديد أهداف الخطة

- بعد أن تنتهي أجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة, فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة.
- وليس من المتصور إطلاقا أن تنفصل أهداف الخطة الاجتماعية عن أهداف الخطة الاقتصادية.
- فالتنمية الاقتصادية –كما سبقت الإشارة إلي ذلك- تجعل التنمية الاجتماعية هدفا من أهدافها حيث إنها تستهدف في المدي البعيد رفاهية الإنسان, ورفع مستوي معيشته.
- ينبغي عند تحديد أهداف الخطة مراعاة مبدأ التكامل والتوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ولما كانت التنمية الاجتماعية عملية شاملة للتغير والنمو, فإن أهداف الخطط الاجتماعية ينبغي أن تتناول جانبين:

أولهما: إحداث تغييرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي بمكوناته الديموجرافية والأيكولوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية, بالإضافة إلي تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التي تتصف بالجمود, وتدعو إلي التواكل والسلبية والتبعية, والوقوف موقفا سلبيا تجاه التقدم المادي والمعنوي.

ثانيهما: العمل علي إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفراد, وتوفير فرص العمل لهم, والقضاء علي البطالة بأنواعها المختلفة, والنهوض بالمستويات الصحية, والظروف اسكنية, والقضاء علي الظروف التي تؤدي إلي الجريمة وانحراف الأحداث, وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية, ومساعدة الأفراد والجماعات علي مواجهة حاجاتهم ورغباتهم المتغيرة حتي يتمكنوا من المساهمة الإيجابية في برامج ومشروعات التنمية.

- أن خطط التنمية الاجتماعية في أغلب المجتمعات النامية لا تتناول جانب التغير الاجتماعي حيث إن التغير يتناول كثيرا من المسائل المتعلقة بتغيير الأوضاع السياسية والبناء الطبقي ونسق القيم,
- ولذا فإن المخططين الاجتماعيين غالبا ما يترددون أو يغفلون عامدين توضيح الطريقة التي يمكن بها تناول هذه التغيرات,
- كما أن البيانات الإحصائية التي تحيط بكل الجوانب غالبا ما تكون ناقصة أو تنطوي علي بعض الثغرات التي تحول دون وضع الخطة بالصورة المرجوة,
- هذا بالإضافة إلي صعوبة صياغة جميع عناصر التغير الاجتماعي في إطار خطط التنمية الاجتماعية.
- وبالرغم من وجود هذه الصعوبات, فإن هذا لا يحول بين المخططين الاجتماعيين وبين محاولة التغلب عليها أو التخفيف من آثارها, حتي يتسنى صياغة جميع عناصر التنمية في إطار خطط التنمية الاجتماعية.

ثالثا: تصميم الإطار المبدئي للخطة

- من الممكن أن يتم وضع الخطة بدء من القمة نحو المستويات المحلية أوالعكس من القاعدة فصاعدا إلي أجهزة التخطيط.
- وفي الحالة الأولي توضع برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية في المستوي المركزي, ثم توزع إلي خطط إقليمية من اجل اقرارها
- وفي الحالة الثانية تسير عملية التخطيط في سلسلة من الحلقات تبدأ من القرية أو الحي حيث تقوم المجالس المحلية بدراسة الاحتياجات علي المستوي المحلي بالنسبة لجميع الخدمات, وصياغتها على شكل برامج ومشروعات مع تحديد أهدافها, ووضع الأولويات وتقدير التكاليف,

- ثم إرسال هذه المقترحات إلي وزارات الخدمات كل حسب اختصاصها, ثم تقوم كل وزارة بدراسة المقترحات الخاصة بها وتعمل علي ترتيب المشروعات حسب أهميتها في كشف أولويات.
- وتبعث كل وزارة بمقترحاتها إلي أجهزة التخطيط حيث تقوم بدراستها والتنسيق بينها, وموازنتها مع باقي القطاعات ومع الموارد المتاحة, ثم تقوم بعمل تصميم مبدئي لإطار الخطة.
- أن من الضروري الجمع بينهما بحيث تسير خطوات وضع الخطة بين المستوي القومي والمستويات المحلية في نمط من اللامركزية,
- ولكنها تنتهي إلي وضع تقرير خطة قومية شاملة تراعي فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة, والتي يمكن استثمارها علي المستوي القومي والمحلي معا, كما يراعي فيها عدالة توزيع مشروعات الخدمات في كل من المستويين.

د- تصميم الإطار النهائي للخطة

- بعد أن تنتهي اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع لديها من ردود واقتراحات, تتولي كل لجنة إعداد تقرير تفصيلي عن آرائها فيما تقترحه الوزارات المختلفة من إقامة مشروعات جديدة, أو التوسع في المشروعات القائمة.
- وغالبا ما يتضح للمسئولين في لجان التخطيط أن الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات المقترحة من الوزارات والهيئات المختلفة تزيد بكثير عن إمكانيات التمويل.
- ولذا ينبغي دراسة المشروعات بدقة, والمفاضلة بينها وترتيبها في سلم الأولوية, وذلك عن طريق حساب الكفاية الإنتاجية لكل مشروع. وتقاس الكفاية الإنتاجية لأي مشروع بتقدير النسبة بين التكاليف أو المدخلات (Inputs) إلي العائد أو المخرجات (Outputs).
- من حيث مجموعات السن فينبغي الاهتمام بالطفولة والشباب بأقدار تكاد تكون متساوية. فالطفولة أمل المستقبل, وهي تمثل الجيل الصاعد الذي يعتبر العمود الفقري في بناء المجتمع, ومن ثم يجب العناية بخدمات الأمومة والطفولة والصحة والتربية والتعليم وكذلك الخدمات التي تستهدف حماية الطفولة من عوامل التفكك والانحراف. أما عن الشباب والبالغين فهم يمثلون عنصر الإنتاج في المجتمع.

•ويجب عدم التفرقة بين الذكور والإناث, بل يتعين مراعاة النساء من زوايا خاصة أهمها حالة الحمل والولادة. وحالة اشتغال المرأة ومحاولة تقديم خدمات لأسر المرأة العاملة كالتوسع في إنشاء دور الحضانة.

- وبعد اختيار المشروعات التي تري لجان التخطيط أهميتها وضروراتها خلال سنوات الخطة, وترتيبها في سلم الأولوية, تعرض علي الهيئة المركزية للتخطيط التنسيق بينها , وتصميم الإطار التفصيلي للخطة.
- أن تفاصيل هذا الإطار ومدي شموله تتوقف علي طبيعة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع.

- ففي المجتمعات الاشتراكية توضع المشروعات بصورة مفصلة وشاملة بخلاف الحال في المجتمعات التي تأخذ بسياسة التخطيط الجزئي.
- أن الخطة حينما تصل إلي هذه الدرجة تصبح نهائية وقابلة للتنفيذ, إذ إن من الضروري عرضها علي الهيئات الشعبية والسياسية لإبداء الرأي فيها وإقرارها لتصبح نهائية.
- وبعد ذلك تأتي عملية إقرارها واعتمادها من الرئيس المختص الذي يقوم باطلاع السلطات العليا عليها لكي تستوفي القوة التنفيذية.
- وإذ وصلت الخطة إلي هذه المرحلة, تبدأ الهيئة المركزية للتخطيط في تجزئتها علي أسس قطاعية وجغرافية, ويتم إرسالها إلي الجهات المختصة لتعمل علي تنفيذها.

ثانيا- تنفيذ الخطة

- يتوقف نجاح تنفيذ أي خطة علي وضوح أهدافها, وارتباطها بالحاجات الفعلية للأهالي ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.
- ويحتاج تنفيذ الخطة إلي دراسة إجراءات التنفيذ, وتحديد أولوياتها, وفقا للشكل المحدد في إطار الخطة, وبالتكلفة المخصصة, وفي حدود المدي الزمني المقرر.
- ولضمان تقسيم العمل, وتوزيع الاختصاصات ينبغي تحديد المشروعات التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المركزية وحدها, والمشروعات التي تنفذها الأجهزة التنفيذية المحلية, والمشروعات التي تشترك في تنفيذها الأجهزة التنفيذية في المستويين القومي والمحلي.
- يجب أن يكون المبدأ العام الذي يحكم تنفيذ المشروعات المختلفة هو تحقيق التعاون والمشاركة بين مختلف المستويات سواء أكان ذلك من ناحية التمويل, أو تقديم الخبرات الفنية, أو تهيئة الظروف الملائمة للعمل.
- ويري كثير من العاملين في حقل العمل الاجتماعي ضرورة استقلال الأجهزة التنفيذية عن أجهزة التخطيط المركزية ضمانا لنجاح الخطة, وعدم تجاوزها للحدود المادية أو الزمنية المقررة.
- لضمان سير العمل في حدود الوقت والمال اللازم لكل مشروع, ينبغي إعداد الجداول الزمنية التي تحدد مراحل تنفيذ المشروعات, مع وجود مرونة في التنفيذ تسمح بإدخال تعديلات طبقا لتغيير الظروف المحلية, وتحقيقا للصالح العام.

الرأي الذي يقترحه (ميردال) يحقق مبدأ التخطيط الحركي, ويقصد به إعادة النظر في الخطة بعد إقرارها في نهاية كل سنة, بما يتيح في كل سنة فرصة مراجعة الخطة حتي يمكن التوفيق بين الأهداف والإمكانيات, ويزيد من واقعية الخطة إزاء الظروف الاجتماعية المتغيرة.

وهناك مجموعة من العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها مدي توفر الإمكانيات البشرية والفنية والمادية في كل بيئة, وعلاقة المشروع المراد تنفيذه في الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل, وكذلك العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولي إجراءات التنفيذ.

ويتطلب التنفيذ علي المستوي المحلي مجهودات كبيرة في عمليات التنسيق والتنظيم لتحقيق الأهداف المرسومة وفقا للشكل المحدد في إطار الخطة, وفي حدود المدي الزمني المقرر

المحاضرة الخامسة

ثالثا – المتابعة

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف علي سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه, وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد, والتكلفة الموضوعة, والكشف عن مواطن الضعف وجوانب القصور في تنفيذ المشروعات, ولذا ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولي لتنفيذ الخطة.

أسس المتابعة:

- أهداف المتابعة
- أنواع المتابعة
- فترات المتابعة

أهداف المتابعة:

- للمتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية وأخري نظرية.
- فمن الناحية التطبيقية تفيد المتابعة في تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها, والتعرف علي المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل حتي يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل أن تتراكم الانحرافات السالبة, وتفشل الخطة في تحقيق أهدافها.
- وتفيد المتابعة من ناحية أخري في التعرف علي طبيعة ومناخ العمل في مختلف البيئات, والوقوف علي المبادرات المحلية في مواجهة مشكلات التنفيذ حتي يمكن الاستفادة بها في مختلف المستويات.
- وللمتابعة أهمية نظرية حيث إن مشروعات التنمية الاجتماعية تعتمد علي قيادات بشرية تتصل بالمواطنين وتتفاعل معهم.
- , إن التفاعل بين الفكر والتجربة يزيد من وضوح الفكر, ويمنحه قوة وخصوبة.
- ويمكن أن تتحقق الفائدة النظرية بصورة أكثر فاعلية إذا كانت أحكام المتابعة قائمة علي أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الذاتية, والأحكام الشخصية, بحيث تهيئ للباحثين المادة العلمية التي تمكنهم من تحليل الخبرات الميدانية علي أسس علمية سليمة.

2- أنواع المتابعة:

- ويقصد بالمتابعة المالية :حساب ما تتكلفه برامج ومشروعات التنمية من نفقات,

- ويتم ذلك عن طريق قياس المدخلات (Inputs), أي تقدير التكلفة الإجمالية للمشروع الذي يجري تنفيذه, ويدخل في ذلك حساب نفقات التأسيس, والنفقات الجارية, وخامات العمل ومعداته, ومرتبات الموظفين وأجور العاملين, إلي غير ذلك من بنود الإنفاق,
- وتفيد المتابعة المالية في حساب التكلفة الاقتصادية للمشروع للعمل علي تجنب الإسراف في الإنفاق وضمان تنفيذه وفقا للتقديرات المالية التي سبق تحديدها في إطار الخطة.

- المتابعة النوعية: تهتم بحصر وحدات الخدمات التي تم إنشاؤها كالمدارس والمستشفيات والوحدات الصحية والأندية والساحات الشعبية, وتقدير عدد المترددين علي كل وحدة, والمستفيدين بالخدمات التي تقدمها تلك الوحدات.
- وتفيد المتابعة النوعية في التعرف علي ما تم إنجازه من مشروعات, والوقوف علي عوامل الضعف والقوة في تنفيذ مختلف البرامج, ثم العمل علي معالجة أوجه النقص أو تدارك الخطأ, أو الاستزادة من جوانب القوة وتنسيق البرامج والمشروعات, أو إعادة تخطيطها بصورة توفر للدولة الكثير من الجهد والمال مع ضمان تحقيق البرامج والمشروعات لأهدافها.
- من حيث مستويات المتابعة, فهناك نوعان من المتابعة:
- أحدهما علي مستوي المشروعات التي يتضمنها كل قطاع من قطاعات الخدمات,
- والآخر علي مستوي القطاعات الكلية للمجتمع.
- وتفيد المتابعة – علي مستوي القطاع – في التعرف علي الآثار المباشرة وغير المباشرة لمختلف المشروعات في كل قطاع علي حدة,
- علي حين أن المتابعة – علي مستوي القطاعات الكلية للمجتمع – تفيد في إظهار مركب العلاقات بين آثار المشروعات التي تتم في قطاع معين علي غيره من القطاعات, بل والأهم من ذلك آثار تلك المشروعات في الأهداف القومية العامة للتنمية.

3- فترات المتابعة:

- للحصول علي بيانات كافية لعملية المتابعة يمكن الاعتماد علي مجموعة من المصادر.
- يمكن الاعتماد علي البيانات التي تعدها الأجهزة الإحصائية في الدول, والبيانات المدونة في دفاتر التسجيل بوحدة العمل أو الأجهزة المشرفة عليها, وكذلك الدراسات العملية التي تقوم بها لجان البحث
- ومن الملاحظ أن استخدام الإحصاءات العامة والبيانات المدونة في السجلات أقل تكلفة وجهدا من الدراسات العلمية التي تقوم بها لجان البحث العلمي, ولذا فإن عمليات المتابعة ينبغي ألا تعتمد علي البحوث العلمية إلا عند الضرورة القصوى.

4- أسس المتابعة:

- لنجاح المتابعة ينبغي أن تبني أحكامها علي أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية, والأهواء الذاتية, وأن ينظر إليها علي أنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات وليست هدفا في ذاتها,

- , ومن الممكن زيادة فعالية المتابعة إذا اشترك الإداريون والمشرفون والعاملون في الميدان أنفسهم في وضع خطة المتابعة وتنفيذها, حتي يتبينوا حقيقة أهدافها ويدركوها, ومن ثم يتعاونون علي تحقيقها...
- والحق أن هذا التعاون شرط أساسي لنجاح خطة المتابعة, التي تعتمد أكثر ما تعتمد علي دقة البيانات والمعلومات التي يقدمها العاملون في الميدان, وعلي موضوعية هذه البيانات, وعلي دقة التقارير التي يعدها العاملون

1- مفهوم التقويم:

- بأنه (أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي علي السواء, ووسيلته إلي تحقيق هذا الهدف هي الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي (المادي والمعنوي)
- كما يعرف بأنه (دراسة علمية للمشروعات والمفاضلة بينها من وجهات نظر متعددة لاختيار أنسبها بالنسبة لما تحققه من أهداف الخطة المرسومة للدولة.
- فإذا قلنا إننا نقوم مشروعا من مشروعات الخطة تم تنفيذه, فإن ذلك يعني مقارنة النتائج التي تحققت من هذا المشروع بما كان مستهدفا له. وهذه النتائج هي في الواقع محصلة للجهود التي قام بها القائمون علي تنفيذ المشروع وإدارته.
- ويعرف أيضا بأنه (أسلوب من أساليب البحث العلمي, ومنهج من مناهج التفكير والعمل, ينصب في مجال العمل الاجتماعي – في غالب الأحوال – علي تجربة ميدانية سواء أكانت مشروعا أو برنامجا, وذلك خلال سريانها, وفي مجال تنفيذ عملياتها, حيث يتناول بصورة عامة أي مجهود موجه نحو محاولة معرفة التغيرات التي حدثت خلال وبعد تنفيذ مشروع معين, ولمعرفة أي جزء من هذه التغيرات يمكن إرجاعه إلي البرنامج أو المشروع).

2- أهداف التقويم:

- يسهم التقويم الكشف عن مواطن القوة و الضعف في هذه البرامج
- ليسٌ التقويمٌ فلسفة أو غايةٌ يرٌاد الوصول إليهٌا, وإنما هي وسيلٌة تستهدف الكشف عن فاعليةٌ برامج ومشروعات التنميةٌ وقياٌس درجة كفايتٌها الإنتاجيةٌ,
- ثم التعرف عل مركب العلاقات القائمة بينٌها, للوقوف عل الآثارالتي تحدثها في الأهداف القوميةٌ العامة للتنميةٌ.
- والتقويم كالمتابعة له أهداف تطبيقية وأخري نظرية:
- فمن الناحية التطبيقية :يفيد التقويم في الكشف عن جوانب القوة أو الضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية, وفي الوقوف علي طبيعة ومناخ العمل في مختلف البيئات, كما يفيد في التعرف علي اتجاهات الأفراد ومدي تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات,
- ومن الناحية النظرية :يفيد التقويم في إثراء العلم بالحقائق والنظريات المتعلقة بالتغير الاجتماعي وعوامله وعوائقه, والقيادة والاتصال مع الأفراد والجماعات والمجتمعات.

3- مستويات التقويم:

<u>يتم تقويم برامج التنمية علي مستويين:</u>

<u>أولهما:</u> مستوي التقويم الخاص بكل مشروع أو برنامج علي حدة.

وثانيهما: مستوي الرفاهية العام الذي يترتب علي تنفيذ مختلف المشروعات والبرامج, وما يقوم بينها من تفاعلات وتأثيرات متبادلة مما يستدعي النظر إليها في نتائجها النهائية متمثلة فيما تشبعه من حاجات, وما تحققه من مزيد من الإشباع.

- ويهدف التقويم علي مستوي المشروع إلي قياس النمو الكمي والكيفي للمشروع وإلي قياس مدي فاعليته وكفايته.
- والنمو الكمي : هو النمو بالإضافة, أو بعبارة أخري تراكم التغيرات بطريقة تدريجية بحيث لا تحدث تحويلات أو تغيرات في ماهية الأشياء.
- النمو الكيفي :فهو عبارة عن النمو البنائي الذي يترتب علي حدوث تحولات في ماهية الأشياء والظواهر والتنظيمات,
- لقياس النمو الكمي يمكن الاعتماد علي الأساليب الإحصائية المختلفة, أما قياس النمو الكيفي فيستلزم وضع نماذج أو هياكل للتنظيم العام لكل مشروع لتحديد مساره واتجاه نموه.
- ويقصد بفاعلية المشروع مدي تحقيقه للأهداف المحددة له.
- أما الكفاية الإنتاجية فيقصد بها الاستخدام الاقتصادي للمصادر المتاحة, أي الحصول علي أحسن عائد ممكن سواء تمثل في نتائج مادية أو معنوية من استخدام معين لعوامل الإنتاج المختلفة.
- ولذا كانت عملية تقويم الكفاية الإنتاجية قائمة عاي أساس حساب المدخلات والمخرجات, أو تحليل التكلفة والعائد.
- إن الفكرة القائلة بأن مشروعات التنميةٌ الاجتماعيةٌ يمٌكن تحليلُها فقط في صورة اقتصاديةٌ تعتبر فكرة مضللة
- إذ أن من الخطأ أن نفترض أن الغرض الأساس من هذه المشروعات هو زيادة إسهام الإنسان في خلق الخدمات والسلع الإنتاجية إل أقصي حد.
- كما أنه يجٌافي الواقع أن نقيسٌ العائد من هذه المشروعات بزيادة الدخل الكلي في النظام الاقتصادي أو بزيادة دخول الأفراد فقط.
- من المؤكد أنه لاينبغي اتخاذ الزيادة في الإنتاج المقياس الوحيدٌ لفعاليةٌ مشروعات التنميةٌ الاجتماعيةٌ, ومع ذلك فإن رجال الاقتصاد يميلون إلي قياس التقدم بدلالة المعايير الاقتصاديةٌ وحدها.
- ينٌبغي عند حساب العائد من مشروعات التنميةٌ الاجتماعيةٌ المواءمة بينٌ الاتجاهينٌ الاقتصادي والإنسان للوصول إلى بيانٌات واقعيةٌ تعبر عما تسفر عنه برامج ومشروعات التنميةٌ الاجتماعيةٌ من آثار ونتائج.
- ومن الأمور الضرور ة عند تقويمٌ مشروعات التنميةٌ الاجتماعيةٌ عدم الاقتصار عل المستوي الأول الذي يرٌكز على كل مشروع علي حده باعتباره وحدة في كل, وإنما ينٌبغي النظر إلي البرامج والمشروعات عل أساس التفاعلات القائمة بينٌها, وعلي أساس التأثيرٌات المتشابكة وغيرٌ المباشرة من توفيرٌ لإشباع الاحتياٌجات, وهو ما يمٌثله المستوي الثاني الذي سبقت الإشارة إليهٌ.

2- تحديد أهداف التقويم:

- بعد تحديد أهداف المشروع ينبغي تحديد أهداف التقويم: هل يكون تقويما شاملا أم يقتصر علي نقط معينة, ويتوقف ذلك علي إمكانيات الباحث المادية والعلمية.
- ومن المهم أيضا أن يحدد الباحث المراحل الزمنية للتقويم, وغالبا ما يستعين الباحث بالمسح القبلي والبعدي في جمع البيانات المطلوبة.

- عن طريق المسح القبلي يمكن تسجيل مختلف جوانب الموقف الاجتماعي قبل البدء في تنفيذ المشروع, وعن طريق المسح البعدي يمكن تحديد نوع التغير الذي يمكن أن يكون قد حدث نتيجة لتنفيذ المشروع, ومعرفة مقدار ذلك التغير.

3- تحديد محكات التقويم:

- في شتي عمليات التقويم يتم قياس متغيرات متعددة معنوية ومادية, وللقياس أبعاد, ولكل هذه الأبعاد أدوات للقياس. وفي الوقت الذي يسهل فيه قياس المتغيرات المادية الملموسة.....
- نجد أن من الصعب قياس المتغيرات المعنوية حيث إنها تعبر عن أشياء مجردة ليس لها وجود مادي ملموس. ولذا فإن من الضروري تحديد المحكات التي تستخدم في التقويم والاستعانة بالتعريفات الإجرائية في تحديد المفاهيم والمتغيرات الاجتماعية حتي يمكن إخضاعها للقياس الموضوعي بقدر الإمكان.

4- تحديد المناهج المستخدمة:

- يستخدم القائمون بالتقويم مجموعة من المناهج من بينها المسح الاجتماعي ودراسة الحالة والمنهج التجريبي.
- ويفيد المسح الاجتماعي في جمع البيانات عن المجتمع قبل وأثناء وبعد تنفيذ البرامج والمشروعات. أما البيانات الأولي فتجمع في المسح القبلي, بينما تجمع الثانية والثالثة في المسح الدوري والبعدي. وقد يكون المسح عاما يعالج عدة أوجه من الحياة الاجتماعية كالجوانب التعليمية والصحية والدينية والترويحية, أو خاصا بناحية واحدة كمشروعات التعليم أو الصحة أو الإسكان أو الترويح.
- ويستخدم منهج دراسة الحالة حينما يريد الباحث أن يتعمق في دراسة وحدة معينة كقرية أو جمعية تعاونية أو مستشفيي أو مدرسة دون أن يكتفي بالوصف الخارجي أو الظاهري للوحدة المدروسة.
- ويستخدم المنهج التجريبي في عمليات التقويم إذا أراد الباحث أن يتعرف علي تأثير أحد البرامج أو المشروعات في المجتمع, فيختار مجتمعين يعرض أحدهما للمشروع دون الآخر, ثم يقوم بجمع البيانات عن المجتمعين قبل البرنامج وبعد إتمام تنفيذه ويقارن بعد ذلك بين النتائج.

5- اختيار الأدوات المناسبة:

- نظرا لتنوع موضوعات التقويم فإن أدواته تتنوع تبعا لذلك.
- ويتوقف اختيار الباحث للأداة أو الأدوات اللازمة لجمع البيانات علي عوامل كثيرة فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف عنها في غيرها....
- فمثلا يفضل بشكل عام استخدام المقابلة والاستبيان عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له اتصال وثيق بعقائد الأفراد أو بشعورهم أو باتجاهاتهم نحو موضوع معين.
- وتفضل الملاحظة المباشرة عند جمع معلومات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء كبير أو التي يمكن تكرارها بدون جهد.
- وتفيد الاختبارات السوسيومترية في دراسة أنواع معينة من السلوك الاجتماعي, كما تفيد الوثائق والسجلات في إعطائنا المعلومات اللازمة عما تم تنفيذه فعلا. وقد يؤثر موقف الأفراد من البحث في تفضيل وسيلة علي أخري.

- وقد يعتمد القائم بالتقويم علي أداة واحدة لجمع البيانات, وقد يعتمد علي أكثر من أداة أو وسيلة, فيجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق جمع البيانات. ومن المهم قبل اختيار أي أداة أن يتحقق القائم بالتقويم من أنه اختار الأداة الملائمة فعلا لجمع البيانات المطلوبة.

6- جمع البيانات:

- بعد تحديد المنهج الذي يتبع في عملية التقويم, والأداة أو الأدوات التي تجمع بواسطتها البيانات, ينبغي أن يقوم القائم بالتقويم بجمع البيانات المطلوبة, ثم يراجعها أولا بأول,
- وبعد ذلك يشرع في تفريغها وتصنيفها وجدولتها تمهيدا لتحليلها واستخلاص النتائج منها.

7- استخلاص النتائج:

- بعد جدولة البيانات ينبغي تحليلها إحصائيا لإعطاء صورة وصفية دقيقة للبيانات التي أمكن الحصول عليها, ولتحديد الدرجة التي يمكن أن تعمم بها النتائج.
- وبعد الانتهاء من التحليل الإحصائي ينبغي أن يفسر القائم بالتقويم النتائج التي حصل عليها حتي يستطيع أن يكشف عن العلاقة بين المتغيرات المختلفة.
- 4- يهدف التقويم إلي دراسة ما حققته البرامج والمشروعات المختلفة من أهداف وغايات, والكشف عن حقيقة التغيرات التي حدثت في الجوانب المادية والمعنوية,
- غير أن الجوانب المعنوية لا تقاس بنفس الدقة التي تقاس بها الجوانب المادية حيث إنها تعبر عن أشياء مجردة ليس لها وجود مادي محسوس,
- ثم إن قياس المدخلات والمخرجات أو التكلفة والعائد بالنسبة لمشروعات التنمية الاجتماعية عملية عسيرة, ولا يمكن حسابها بنفس الدقة التي تقاس بها مشروعات التنمية الاقتصادية.

المحاضرة السادسة «دور التخطيط في عملية التنمية الاجتماعية»

أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه, وأنها تسعي إلي إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد, وقلنا إن المدخل التقليدي لتحديد الحاجات الاجتماعية للأفراد هو النظر إليها من وجهة نظر فردية محضة, فهناك الاحتياجات البيولوجية, والاقتصادية, والنفسية, والاجتماعية.

التعلم:

- ❖ أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه, وتسعي إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد,
- ❖ هناك الاحتياجات البيولوجية, والاقتصادية, والنفسية, والاجتماعية.
- ❖ لتحديد الاحتياجات المجتمعيّة يمكن الرجوع إلي النظم الاجتماعية التي تقوم في المجتمع.
- ❖ فكل نظام اجتماعي يقوم أساسا حول إشباع حاجة أو مجموعة من الحاجات الأساسية للإنسان.

* إن تصنيف الخدمات يمكن أن يتم وفقا للأسس التالية:

أ- من حيث نوعية الخدمات: يشتمل هذا النوع على خدمات تتعلق بالتعليم, والصحة, والإسكان, والترويح, والأمن, والعدالة, والتربية الدينية, والثقافة, والتربية الجمالية, والرعاية الاجتماعية.

ب- من حيث المجال الجغرافي: يشتمل علي خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية, والريفية, والحضرية غير الصناعية, والحضرية الصناعية.

ج- من حيث الفئات العمرية: يشتمل على خدمات تتعلق بالطفولة والشباب, والكهول, والشيوخ.
ولا ريب في أن التصنيف الأول هو أكثر التصنيفات عمومية وانتشارا حيث إن الخدمات التعليمية أو الدينية أو الصحية أو غيرها من أنواع الخدمات يمكن أن تقدم في البيئات الجغرافية المتنوعة, ولمختلف الأعمار.

1. الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للتعليم

* بين التعليم والتنمية صلة قوية.
* المجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي, وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير, وتعترض مجراه.
* عن طريق التعليم يمكن العمل علي إزالة المعوقات الثقافية, وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد علي الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلي مستوي العصر.
* أن التعليم يمكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة.
* فهو يساعد علي اكتشاف وتنمية الأفراد,
* ويهيئ لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم علي الخلق والابتكار. والتعليم من ناحية أخري يحفز الأفراد إلي تحقيق التقدم, ويجعل العقول والنفوس أكثر استعدادا لتقبل التغير والرغبة فيه.
* إلي جانب الوظيفة الاجتماعية للتعليم, فإن له وظيفة اقتصادية, أصبح ينظر إلي العملية التعليمية علي أنها نوع من الاستثمار البشري في العملية الانتاجية.
* أدرك كثير من المفكرين الاقتصاديين في العصر الحديث هذه الوظيفة الاقتصادية للتعليم, فأكدوا على أنه استثمار مالي في البشر.
* ويتضح ذلك فيما كتبه (آدم سميث) عن أهمية التعليم في مواطن كثيرة من كتابه (ثروة الشعوب). حيث أشار إلي أن القدرات المكتسبة والنافعة لدي سائر السكان أو أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم (رأس المال الثابت)
* يقول آدام سميث أن اكتساب مثل هذه القدرات عن طريق رعاية صاحبها في أثناء تعليمه ودراسته أو تدريبه, يكلف دائما نفقات حقيقية تعتبر رأس مال ثابت يتحقق في شخصه, وهذه المواهب والقدرات وإن كانت تعتبر جزءا من ثروة الشخص, إلا أنها في الوقت ذاته تشكل جزءا من ثروة الأمم التي ينتمي إليها الأفراد.
* كما أنه يقرر أن الإنسان المتعلم داخل إطار التنظيم الرأسمالي يستطيع إذا جد واجتهد وعمل علي إنماء ملكاته وقدراته الإنسانية أن يكسب معركة المنافسة بينه وبين زملائه في نفس الصناعة. وإذا كسب هذه المعركة وأصبح منظما كفؤا, فإنه لاشك سيفيد الإنتاج في الداخل, فتزيد بذلك ثروة البلاد.

❖ أما (ألفريد مارشال) فقد نظر إلي التعليم كنوع من الاستثمار البشري الرئيسي في العملية الإنتاجية.
❖ والتعليم في نظره سلعة اقتصادية لأنها متصلة بحاجات المجتمع عموما, وللقوي العاملة علي وجه أخص.
❖ ولهذا فهو يؤكد أهمية التعليم الفني باعتباره وسيلة فعالة لتدبير اليد العاملة الفنية التي تمارس كافة عمليات الإنتاج علي اختلاف أنواعها. وهو يري أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان.

* كثرت الدراسات والأبحاث مؤخرا حول الاستثمار في التربية والتعليم ودورها في التنمية – وخاصة في المجال الاقتصادي- وتساءل الكثيرون: هل التربية مجرد نفقة استهلاكية أم أنها ذات مردود وعائدات؟
* وبذلت محاولات كثيرة لحساب العائد من التربية والتعليم.

* أظهرت هذه الدراسات أن الاستثمار في التعليم يؤدي إلي زيادة العائد علي الأفراد والمجتمعات, كما يؤدي إلي ارتفاع مستوي الكفاية الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج.
* يصبح الإنسان نفسه ضمن الاستثمارات التي يدفع إليها برؤوس الأموال لتأتي بغلة إنتاجية متزايدة, وكذلك إنشاء المدارس والمعاهد العليا والجامعات.
* بالإضافة إلي ما سبق, فإن هناك عائدا آخر غير مباشر على المجتمع يتمثل في عملية زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانيات عند جميع أفراد المجتمع.
* يعبر عن ذلك اقتصاديا بأنه عملية نمو رأس المال البشري, واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية,
* ويعبر عن ذلك اجتماعيا بأنه يتضمن إعداد الأفراد للمشاركة الرشيدة
* كما قد يعبر عنه اجتماعيا بأنه يتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم علي أكمل وجه كأعضاء في المجتمع, كما يظهر العائد على المجتمع في صورة الشعور بالوطنية والتضحية والتماسك الاجتماعي.
* علي الرغم مما قد يوجه إلي مثل هذه الدراسات المذكورة من اعتراضات في أساليب التحليل والتفسير, إلا أنها تؤكد بشكل واضح الاعتقاد السائد بأن الاستثمار في التعليم استثمار اقتصادي يدفع ويطور عمليات الإنتاج,
* فضلا عن الأهداف غير الاقتصادية التي يحققها التعليم في حياة الأفراد والمجتمعات كالأهداف القومية والأهداف الإنسانية العامة التي سبق ذكرها.

ثانيا: فلسفة التخطيط للتعليم:

* نظرا لوجود صلة وثيقة بين التربية والتعليم من ناحية والنشاط الاقتصادي من ناحية أخري, فإن بعض المفكرين طالبوا بربط خطة التعليم بخطة التنمية الاقتصادية بحيث يقتصر التخطيط التربوي على إعداد الفنيين والاخصائيين والعمال الذين تحتاجهم السوق الاقتصادية.
* وطالب فريق آخر بضرورة العمل على تنمية الملكات الإنسانية من غير تدخل أو إكراه من جانب أحد حتى ولو كان ذلك باسم احتياجات التنمية الاقتصادية.
* الأسلوب الإنساني في معالجة مشروعات التربية والتعليم شأنه شأن الأسلوب الاقتصادي المحدود يشوه المعني الحقيقي لآمال الإنسان في المجتمعات الحديثة وينبغي أن يكون هناك قدر من التوازن والتكامل بين الجانبين.
* ويعتبر التخطيط للتربية والتعليم ضرورة أساسية بالنسبة لكافة المجتمعات النامية, نظرا لقصور الموارد والإمكانيات في تلك المجتمعات عن تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.
* ويرى لويس عوض إن تخطيط سياسة التعليم ينبغي أن يكون مرتبطا بهدف إنساني, وإلا انقلب التخطيط إلى خرافة من خرافات العصر يمكن أن تؤدي إلي تعطيل نمو المجتمع في مجموعه, أو إلي توجيه طاقته وجهات مجافية للمبادئ الإنسانية
* يضرب أمثلة لذلك بما حدث في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية وبما حدث في مصر في عهد محمد علي, فقد أخذت كل منها بمبدأ التخطيط الشامل في مختلف نواحي الحياة المادية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والفكرية والروحية,
* غير أن الواقع أثبت بالدليل القاطع أن تلك الخطط كانت تحمل في طياتها بذور فنائها لأنها لم ترتبط بأهداف إنسانية واضحة
* لوضع سياسة تخطيطية سليمة في المجال التعليمي, ينبغي أن تسعى كل دولة نامية إلى وضع استراتيجية تتلاءم مع أوضاعها وظروفها الخاصة, ويتطلب ذلك تحديد الأولويات حتى يمكن استخدام الموارد المحدودة على أفضل وجه ممكن.
* هذه الأولويات ينبغي أن تحدد بطريقة تتسم بالمسئولية.

* يجب أن تعكس الأهداف الرئيسية للمجتمع سواء أكانت أهدافا اجتماعية أو اقتصادية.
*إن اقتراح حلول غير ممكنة للتنفيذ لا يحقق فائدة ،

*ومن ثم يتعين على مخطط السياسة ألا يحدد فقط ما هو مرغوب فيه أو ممكن من الناحية النظرية ، بل وأن يحدد أيضا الحلول البديلة الواقعية في ضوء الضغوط القائمة أو المتوقعة.

المحاضرة السابعة

ثالثاً – أولويات التنمية فى مجال التعليم :

- لتحديد أولويات التنمية في المجال التعليمي ينبغي تحديد المستوي الذى وصلت إليه الدولة .
- والأهداف الرئيسية التي يراد الوصول إليها في المدي القريب والبعيد .
- ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كانت هناك مقاييس علمية دقيقة يمكن استخدامها في هذا المجال

•في بلاد المستوي الأول يأتي إحلال الوطنيين محل الأجانب في المراكز الرئيسية بالمؤسسات العامة والخاصة على رأس قائمة الاولويات في أهداف تنمية الموارد البشرية ، كما أن زيادة الإنتاج في الصناعات الأولية ضرورة اقتصادية ، والتوسع في التعليم الابتدائي من الاهداف الاجتماعية الرئيسية .

من ثم فإنه عند تخطيط تنمية التعليم الرسمي تواجه بلاد المستوي الأول مشكلة الاختيار بين الاتجاهات المختلفة ، إذ نظرا لان جميع أنواع التعليم متخلفة ، فإن من المرغوب فيه تنمية التعليم بسرعة وفي جميع المراحل

- في ضوء الضغوط والحتميات التي تواجهها بلاد المستوي الأول ينبغي إعطاء أولوية مطلقة للتعليم في المرحلة الثانية على سائر الحاجات التعليمية الأخرى ،
- فجميع الذين يراد إحلالهم محل الأجانب – من غير استثناء – يجب أن يكونوا من خريجي المدارس الثانوية
- انه من المستحيل تنمية نظام جيد للتعليم الابتدائي بدون توفير أعداد كافية من المعلمين الذين حصلوا على تعليم في مستوي المرحلة الثانوية .
- وقد تقرر في مؤتمر الدول الافريقية لتنمية التعليم في إفريقيا المنعقد في أديس أبابا سنة 1961 أنه ينبغي إعطاء التعليم الثانوي أولوية رئيسية في أثناء السنوات الستينية على الأقل.
- في بلاد المستوي الثاني يتحتم من الناحية الاقتصادية بناء قاعدة للتصنيع مع التوسع في نفس الوقت في الانتاج الزراعي .
- تواجه هذه الدول نقصا شديدا في سائر فئات الفنين والمهنين ، الامر الذى يتطلب استيراد هذه المهارات من الخارج ويعتبر تعميم التعليم الابتدائي هدفا ممكنا وضروريا .
- ويلاحظ أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وانتشار العمالة الناقصة في الريف ، وتزايد البطالة في المدن يؤدي إلى ضغوط سياسة واجتماعية تستهدف النمو السريع والإصلاحات البعيدة المدي .
- في بلاد المستوي الثالث يكون الهدف الاقتصادي الرئيسي هو سرعة النمو الصناعي الضخم الذي يستلزم أعداداً متزايدة باستمرار من الفنيين ، وبسبب الاستمرار في زيادة عدد السكان مشكلة خطيرة في هذه الدول

- وفي ميدان التعليم تشتد المطالبة بجعل التعليم الابتدائي إلزاميا وزيادة مدته حتى تصل الى ثماني أو تسع سنوات ، ويترتب على هذا اشتداد الضغط من أجل التوسع في التعليم الثانوي ، وهذا بدوره يؤدي إلى المطالبة بالتوسع في القبول بالجامعات والمعاهد العليا .
- والعنصر الأساسي هنا بالنسبة إلى خطة التنمية البشرية هو إعادة توجيه التعليم العالي وإصلاحه ،
- على أساس زيادة العناية بكليات الدراسة العملية والفنية ،
- وتحسين مستوي التعليم في المجالات الاخرى ، ورفع مستوي التعليم الثانوي وتنويعه مع الاهتمام بالتعليم الفني بصفة خاصة
- وتوثيق ربط التدريب المهني وتعليم الكبار بالاحتياجات النوعية لمؤسسات العمل ،
- وإنشاء معاهد البحث في المجالات العلمية والفنية – كالعلوم الطبيعية والبيولوجية والهندسة والزراعة – والتوسع فيها حت يمكن زيادة قدرة البلاد على ملاءمة العلوم والتكنولوجيا الحديثة لاحتياجاتها الخاصة
- والاستراتيجية الجيدة للتعليم الثانوي هي التي تركز الاهتمام على الكيف ، وليس على مجرد التوسع في قبول الذين أتموا التعليم الابتدائي ، وزيادة نصيب العلوم والرياضيات في خطة الدراسة .

ووفقا للعرض السابق ،

- يتضح أنه ليست هناك استراتيجية تعليمية واحدة يمكن تطبيقها في كافة المجتمعات النامية نظرا لاختلاف هذه المجتمعات بعضها عن بعض في أوضاعها الاجتماعية, وظروفها الاقتصادية, وفي احتياجات التنمية في كل منها, ولكن علي الرغم من ذلك فهناك اعتبارات عامة ينبغي مراعاتها عند وضع سياسة للتعليم في أية دولة نامية. ويمكن تحيد هذه الاعتبارات فيما يلي :

1- أن السياسة التعليمية السليمة تقتضي وضع خريطة طويلة الاجل لتوجيه التعليم في مختلف مراحله وفروعه بما يتفق مع الاهداف التي يحددها المجتمع سواء أكانت أهدافاً إنسانية عامة أو قومية أو أهدافاً متصلة باحتياجات التنمية .

2- يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميا ومجانيا, وذلك أمر لا تمليه الاعتبارات الاقتصادية والعائد من الاستثمار في التعليم بقدر ما تمليه ضرورات تكوين ثقافة قومية مشتركة, واعتباره حقا من حقوق الإنسان.

غير أننا نري أن التعليم الابتدائي ضروري بالنسبة لكافة الأفراد في المجتمعات النامية, وينبغي أن يوضع في أول قائمة الأولويات.

فهو فضلا عن كونه ضرورة قومية لتكوين ثقافة مشتركة, وحقا أساسيا من حقوق الإنسان, فإنه يتضمن حربا علي الأمية التي كانت وما تزال من أهم العقبات التي تعترض سبيل التنمية في هذه المجتمعات.

3- لابد من العمل علي إيجاد نوع من التوازن بين مراحل التعليم المختلفة. ويقتضي تحقيق الهدف رسم هرم للتعليم بأكمله بحيث تتسع قاعدته لتشمل التعليم الابتدائي ثم الاعدادي فالثانوي, متدرجا إلي قمة الهرم التي تشمل التعليم الجامعي.